

الأمين العام للمدارس الكاثوليكية: لا بدّ من إجراء الإمتحانات الرسميّة

وقع القطاع التعليمي الرسمي والخاص مجددا في دوامة فتح المؤسسات التعليمية والتربوية، واستئناف الدراسة وإجراء الامتحانات الرسمية للشهادات المتوسطة والثانوية والفنية، نتيجة التخبط في مواجهة جائحة كورونا، ما يضع مئات الاف الطلاب والمعلمين والاهالي امام معضلة كبرى

اي قرار تتخذه وزارة التربية واللجان الفنية والصحية الرسمية المولجة متابعة تفشي كورونا، اضافة الى قرار تلقيح افراد الجسم التربوي والتعليمي. وهو الامر المؤجل حتى توافر الاعداد الكافية من اللقاحات خلال نيسان وايار. ثمة من رأى ان بداية الحل تكون باعادة تلامذة الشهادات الرسمية فقط الى الصفوف والتعايش مع الواقع المتري الحاصل، لاسيما بعد قرار عدد من الدول العربية والاجنبية عدم استقبال الطلاب اللبنانيين الحاصلين على افادت نجاح اذا لم يتم اجراء الامتحانات الرسمية.

"الامن العام" حاورت الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب بطرس عازار حول اوضاع المدارس واستعداداتها لاكمال العام الدراسي واجراء الامتحانات الرسمية.

هل من قدرة على تلبية كل مطالب القطاع التعليمي خلال الاشهر الثلاثة المتبقية من العام الدراسي؟

في حال وجود ارادة لتلبية مطالب القطاع التعليمي تتم تلبيتها. المهم في الدرجة الاولى ان تتوافر هذه الارادة. مطالب القطاع التربوي ليست ابنة اليوم فبعضها قديم وبعضها جديد. مثلا، تأخرت الدولة اربع سنوات - خلافا للمراسيم والانظمة المرعية الاجراء - في تسديد ما يتوجب للمدارس المجانية، علما اننا سندخل في السنة الخامسة. المراسيم تقول انه يجب ان تسدد دفعة من المستحقات في نيسان ودفعة في تموز. هناك ايضا مطلب دعم الاهالي في تسديد الاقساط المدرسية، والامر الاخر المهم ايضا هو البطاقة التربوية. ثمة قضايا كثيرة ايضا منها اعادة

بين موقف اللجنة الفنية الرسمية لمتابعة وباء كورونا عدم اتخاذ قرار باعادة فتح المدارس لجميع الصفوف، بغية تخفيف اجراءات الاقفال الشامل، اصف ان قرار اعادة فتح المدارس يعود الى وزير التربية والتعليم العالي طارق المجذوب، وبين موقف الاخير وقف التعلم من بعد لاسبوع كخطوة اولى تحذيرية من اجل توفير حاجات التربية ووضعتها في مقدم الاولويات والوفاء بالوعود المقطوعة لها، دخل القطاع مرحلة تجاذب حول موعد استئناف التعليم المدمج ومن بعد، او العودة الى المدارس، لاسيما لطلاب الشهادات الرسمية التي اعطاها الوزير المجذوب اولوية استئناف الدراسة. كما طرح التساؤل حول مصير الامتحانات الرسمية للشهادات المتوسطة والثانوية والفنية؟

لكن الوزير عاد وقرر في منتصف اذار استئناف التعلم من بعد، بعد اجتماع مع كل القطاعات التربوية تمهيدا للعودة الامنة الى المدارس فور توافر الظروف الصحية والمالية واللوجستية. كما طالب باسم القطاع التربوي الرسمي والخاص بكل مكوناته، بتأمين فحوص كورونا واللقاح، ومشاريع الدعم المالي والمستحقات للجسم التعليمي لتوفير العودة الامنة الى المدارس، وتوفير الانترنت الكافي بكلفة متدنية تتيح معاودة التدريس المدمج لصفوف الشهادات الرسمية بدءا من 22 آذار، والا سيتم اللجوء الى اقفال القطاع برمته.

في المقابل، كان مصير العام الدراسي موضع بحث في اجتماعات مكثفة اجرتها وزارة التربية مع الاطراف المعنية، لاتخاذ القرار المناسب حول كيفية انجاز العام الدراسي باقل الخسائر الصحية والتربوية الممكنة. هذه التطورات كان لا بد من ان تنعكس على



الامين العام للمدارس الكاثوليكية الاب بطرس عازار.

علينا اولاً تأمين اللقاح اقله للمعلمين في صفوف الشهادات. ثانيا اعادة النظر في حضور المعلمين والمعلمات الى مدارسهم، فكل القطاعات سمح لها بفتح ابوابها الا القطاع التربوي بقي محصورا بعدد قليل من الاداريين والموظفين، بعد اتصالات عديدة لتوفير اراحة الوضع التربوي وتلبية مطالب المواطنين وحاجاتهم واستفساراتهم عن المدارس بازاء متابعة التعلم من بعد، او الحصول على افادات او اي امر آخر. ثالثا ينبغي التخفيف من التراشق الاعلامي بين المسؤولين والسياسيين، لان التراشق والتكيز على السلبات واعمال الفوضى لا يساعدان على التربية الصحيحة وقيام المعلمين بواجباتهم في مواكبة تلامذتهم. حين يرى التلامذة ان الامور ليست على ما يرام، يصابون باليأس والاحباط وسيذهبون الى التملص من المسؤولية. لا بد من ان تقوم الدولة بدعم الاهالي لتسديد الاقساط عن السنة الماضية وهذه السنة، وهي قوانين موجودة في مجلس النواب لا بد من اقرارها، لكي تتمكن ادارات المدارس من دفع رواتب المعلمين الذين انهكوا من ممارسة التعلم من بعد، فلا يجوز الا نوفر لهم العيش الكريم. الاهل ايضا منهكون، فكيف يقومون بتسديد الاقساط والدولار في

ارتفاع مستمر. هذا اضافة الى بعض الترتيبات الادارية التي يجب ان تقوم بها الدولة لتعزيز تدريب المعلمين والاداريين ودعمهم بالوسائل اللازمة.

هل كان التعلم من بعد كافيا لانهاء المنهاج المقرر للشهادات الرسمية لاسيما الثانوية منها؟

التعلم من بعد كان مميزا في المدارس التي عرفت كيفية اعداد اساتذتها، وكان مميزا عند الاهالي الذي تابعو تعليم ابنائهم. وزارة التربية والمركز التربوي للبحوث والانماء قاما بخفض المنهاج الكامل، واكتفيا ببعض الفصول والمواد التي يجب ان يحصل عليها التلميذ لكي يستطيع التقدم للامتحانات. هذا الخفض لم تكن راضين عنه لانه يجب ان تكون المناهج كاملة لكل الصفوف بغية الوصول الى الكفايات التي يجب ان يحصل عليها التلميذ. اما كيف يمكن استكمالها، فنحن نتمنى على الجامعات التي سينتقل اليها الطلاب تخصيص دورات لتحصيل المعلومات والكفايات التي لم يحصلوا عليها عبر التعلم من بعد، خلال السنتين السابقتين. لذلك اقترحنا ان تقوم الوزارة والمركز التربوي مع اختصاصيين باعادة النظر في المنهاج ككل والتقييم الجدي

للسنوات الثلاث الماضية، لنعرف كيف نعوض التلامذة ما نقص لديهم.

■ كيف سيتم استكمال العام الدراسي وهل من تدابير استثنائية لاجراء الامتحانات الرسمية؟

في حال لم يتم تأمين اللقاح للقطاع التربوي، سيستمر التعلم من بعد. لذا لا بد من ان تبادر الدولة الى قرار جريء لاعطائه حقه ولقوننته بحيث يكون ملزما لجميع المدارس، لان البعض يعتقد انه لم يأت بالفائدة المرجوة، اما عن جهل واما لعدم تقدير الظروف التي نمر فيها واما لعدم الاعداد الجيد له. عندما تقرر الدولة اعتبار التعلم من بعد مثابة تعلم حضوري يطمئن الشباب فيه الى غدهم، ويطمئن الاهل الى ان المدارس تقوم بواجبها، يمكننا عندها ايجاد طرق لتعويض التلامذة ما فاتهم. الامتحانات الرسمية ستجري ونحن نصر على اجرائها. هذا رأي السواد الاعظم من المسؤولين والمعلمين والاهل، لان التلميذ يكرم فيها ويستحق الموقع الذي يصل اليه. من هذا المنطلق، لا بد من اجراء الامتحانات الرسمية. الافادات مرفوضة ويجب عدم الاقدام عليها ابداء، لان هناك دولا لن تعترف بها لتسجيل الطلاب في جامعاتها او للترفيح الى صف اعلى.

■ ماذا على صعيد التدابير الاستثنائية لاجراء الامتحانات الرسمية؟

يجب ان يكون هناك قرار اولاً لتحديد مواعيد الامتحانات الرسمية. لسنا مع تمديد العام الدراسي واستحداث اماكن جديدة لاجرائها. اقترحنا ان تجري الامتحانات في المدارس بمراقبة من ترغب الدولة في ان تكلفه، سواء من التعليم الرسمي او الخاص، تحاشيا للاكتظاظ ولتوفير الوقاية الصحية وتأمين افضل الطرق لتقييم التلامذة. الامتحانات الرسمية دليل رقي للوطن، ويجب ان نعتد القيم الاخلاقية في اجرائها، واهمها الضمير وعدم الغش وعدم التلاعب بالعلامات والمراقبة الجيدة، كما ينبغي ان تكون الاسئلة هذه السنة سهلة. ختاماً، ندعو الى منح التعليم المهني والتقني الاهمية المطلوبة والتشريعات الواجبة.